الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة

الوقاية من الجريمة تتطلب خلق مناخ استنكار جماعي بالجريمة والمجرم
فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤلية الشخصية والمجتمعية
دور المواطن في الوقاية من الجريمة لا يقل أهمية عن الاجراءات الشرطية التقليدية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

إعداد
طارق علي أبو السعود
أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية_ دولة الكويت

الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة عن دروب التقدم ، ويصفها البعض بأنها سلوك اجتماعى مضاد للمجتمع ومخالف للقانون وثقافة المجتمع ، وهي على هذا الأساس توجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر.

وتشير الدراسات والتقارير الدولية حول ظاهرة الجريمة في مختلف دول العالم إلى ارتفاع معدلاتها واتجاهها نحو الزيادة عامًا بعد عام، وبسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتقال تطورت أشكال الجريمة وأساليب ارتكابها وتعدت الجريمة جرائم الاعتداء على النفس والمال إلى جرائم مستحدثة مثل الجرائم الاقتصادية وجرائم الإرهاب والمخدرات.

وعلى ذلك بات من الضروري التصدي للموجة المتنامية من الجرائم، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتي هذا إلا من خلال العمل على الوقاية من الجريمة ومحاولة وأدها في مهدها.

أولاً: تحديد مفهوم الوقاية من الجريمة

تعددت مفاهيم الوقاية من الجريمة ، ولعل من أبرزها ما يلي:

ذهب البعض إلى أن الوقاية من الجريمة هي " مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تُتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل " .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وذهب جانب آخر إلى أنها " مجموعة من الإجراءات للوقاية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد ، والتأثير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر سياسة إنمائية تتيح حياة كريمة للأفراد ".

وذهب آخرون إلى أنها " منع الجريمة من الوقوع أصلاً " .

كما ذهب البعض إلى أنها " تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في حدوث الجريمة واتخاذ التدابير والإجراءات حيال إزالتها بغية حماية الأفراد من احتمال الوقوع في الجريمة " .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ثانيا : الوقاية من الجريمة كهدف قومي

شهدت البشرية خلال القرن الأخير تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة كان مبعثها ومفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات ، الأمر الذي انعكس على كافة الأنشطة الإنسانية ، ولم تكن الجريمة كظاهرة اجتماعية بمنأى عن هذا التطور ، بل كان لها نصيب واضح ومؤثر على المجتمع الإنساني بأسره .

وفى مواجهة تطور وتزايد معدلات الجريمة بشتى صورها ـ وهو ما تثبته الدراسات الاستراتيجية محليًا وإقليميًا ودوليًا ـ كان من المتعين على أجهزة الشرطة أن تتطور وتتقدم بالقدر الذي يسمح لها بالمواجهة ، وقد انتهت تلك الدراسات إلى نتيجة مؤداها " أن الحد من الجريمة لا يمكن أن يرتكز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى ، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسئولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة " ، ومن هنا تعد الجريمة قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته ، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية ، بل أن الأمر يقتضى وجود أساليب أخرى مدعمة وفاعلة ، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية .

وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسئولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة، وأن لجمهور المواطنين دورًا في غاية الأهمية في التوقي من الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية .

ولابد أن يعي المجتمع خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفًا قوميًا تكرس له الجهود وتنشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه، وأيضا وضع الخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف والتي ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن عدم الوقاية من الجريمة بشكل فعال ومجد يمكن أن يسفر عنه عرقلة وتعثر لجهود التنمية بكافة أشكالها ، وإذا تم التعامل مع منع الجريمة كمشكلة قومية أو كهدف قومي فإنه يمكن ابتداع وابتكار صور وطرق

جديدة لمنع الجريمة، و لاشك أن التكاتف والشراكة المجتمعية للهيئات المحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع الجريمة يحتل أولوية أولى للمجتمع بهدف خلق مناخ من الاستنكار الجماعي للجريمة والمجرم، ولذلك فمن الأهمية بمكان خلق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتعديل

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

هذه القيم والاتجاهات، بحيث يسود المجتمع استنكار تام للجريمة بكل أشكالها وصورها .
وعلى سبيل المثال فإنه إذا روعي عند وضع خطط الإسكان ضرورة إنشاء نواد اجتماعية وملاعب رياضية لخدمة الشباب والأحداث ، فإن ذلك من شأنه منح هؤلاء الشباب مجالات متعددة يصرفون فيها طاقاتهم المتعددة ، والتي قد تتبدد في طريق الجريمة والانحراف إذا لم تجد الإرشاد الكافي والمنفذ السليم .
ولقد شهدت نهايات القرن العشرين تحولاً واضحًا في فكر الباحثين وجهود المنظمات الدولية حول مفهوم الوقاية من الجريمة، حيث ذكرت العديد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية عدم كفاية أساليب وجهود الوقاية التقليدية ، ولذلك اقترح وضع سياسة لهذا التحول يقوم على عدد من الأسباب وتشمل :
أ ـ أن التحليل الصحيح للجريمة يشير إلى أنها محصلة إيجابية لعاملين أساسيين هما:
1 ـ السلوك الإجرامي المنحرف للجاني .
2 ـ دور المجني عليه السلبي المساعد في وقوع الجريمة .
ب ـ عدم فعالية نظرية الردع في منع الجريمة ، لأنه على الرغم من الاتجاه نحو تغليظ العقوبات لعديد من الجرائم ، فقد استمر معدل ارتفاع هذه الجرائم .
ج ـ التقدم السريع في تكنولوجيا النقل والمواصلات وانعكاساته على كل من كم ونوع الجريمة وأساليب مكافحتها.
هـ ـ ارتفاع تكلفة الوقاية من الجريمة وأساليب مكافحتها من النواحي المالية والاجتماعية .
و نتيجة للعوامل السابقة انتهى الأمر إلى أهمية البحث عن أساليب أخرى بديلة أو معاونة لجهود الوقاية من الجريمة تتناسب مع ما طرأ على أساليب ومعدلات ارتكاب الجريمة في العصر الحديث .

<u>الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة</u>

أظهرت نتائج البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم مدى محدودية أثر العمل الشرطي التقليدي في الحد من تزايد معدلات الجريمة ، كما أكدت الدراسات الإحصائية فشل سياسة الردع العقابي في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وهي منع الجريمة أو الوقاية منها ، وترتيبًا على ذلك لم تعد أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية في أي مجتمع من المجتمعات قادرة ـ مهما أتيح لها من إمكانيات ـ على الوقاية من الجريمة ومواجهة تيارها الجارف الآخذ في النمو والتحول النوعي نحو العنف ، والاستخدام الذكي والسريع لمعطيات العصر التقنية والمادية .
وقد استخلص بعض الباحثين عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد.

<u>الاتجاه الأول</u>

يهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييرًا من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المجرمين المحتملين.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ولتحقيق هدف الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه ، يرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطًا فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم ، ولا العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بل يرتكز أيضًا على العوامل الموقفية التي تؤثر على ارتكاب الجريمة .
والوقاية من الجريمة ـ وفقًا لهذا الاتجاه ـ تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الاتجاه الثاني
ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين ، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة ، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات ، وهذه المنبهات التي ستحث المجرم الكامن على التحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته.
ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على أخذ الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء .
الإتجاه الثالث يهدف الاتجاه الثالث إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشاكل الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات ، حيث أن هناك بالفعل جرائم (كالثأر وإدمان المخدرات) لم تفلح القوانين والعقوبات الشديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها ، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولاً اجتماعية تعالج الجذور ، وتسعى إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم .
والسبيل إلى هذه التغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجماهير والمؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا ، ومن الضروري أن تتكون قناعة كاملة لدى جميع أفراد المجتمع مؤداها أن كثيرًا من مشكلات مجتمعهم حلها في يدهم ، وبجهودهم الشخصية ، وأن مجرد إزاحتها عن كاهلهم ووضعها على كاهل الحكومات إنما هو هروب لن يحل هذه المشكلات .

المراجع

- لواء دكتور / أحمد ضياء الدين محمد خليل ، آفاق تطوير العقوبة وأبعادها المستقبلية و مردوده على ترشيد السياسة الجنائية ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد 13 ، القاهرة، 1998 .
- لواء دكتور/ أحمد ضياء الدين محمد خليل ، الإجرام المعاصر وأثره في ترسيم الخريطة الأمنية ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد 12 ، القاهرة، 1997 .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

- عميد دكتور / رمضان السيد الألفي ، نظرية الخطورة الإجرامية ـ دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة، 1994 .
- لواء دكتور / رمضان الألفي، رؤية خاصة لآفاق الاستراتيجية الأمنية لدخول القرن الحادي والعشرين، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 12، القاهرة، 1997.
- رائد/ طارق علي، رؤية استراتيجية لتفعيل سياسات منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة ، القاهرة، 2005 .
- أستاذ دكتور / مأمون محمد سلامة ـ دور الشرطة في المجتمعات المعاصرة من المنظور الوقائي والمنظور القضائي ـ مجلة مركز بحوث الشرطة ـ العدد 12، القاهرة 1997.
- عميد دكتور/ محمود محمد سالم ، البعد الاستراتيجي لدور أجهزة الشرطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الشرطة العصرية عام 2000 ، القاهرة، 1984 .
- دكتورة / نادرة وهدان ، الشرطة المجتمعية بين النظرية والتطبيق ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد 20 ، القاهرة، 2001 .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center